

مدى

من زمن التوهج



رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير

عزى ربيع

العدد (4610) السنة السابعة عشرة

الخميس (13) شباط 2020

WWW. almadasupplements.com

5-4

هديب الحاج حمود
وانتفاضة فلاحي الشامية
عام 1954



هديب الحاج حمود

لمناسبة صدور مذكراته





هديب الحاج حمود المتشعب بالفكر الديمقراطي وحب الوطن

د. فحطان احمد الحمادني

انتاجها ، من خلال قانون الإصلاح الزراعي ، وقد تعرض للاعتقال أكثر من مرة من قبل قوات الشرطة والامن ، ولكن الحاج رايح العطية من شيوخ الحميدات كان يتوسط لآخراجه من السجن بفعل علاقته مع المسؤولين العراقيين انذاك . ولعل من اهم مآثره وهو مالك للأرض منحه الفلاحين العاملين في ارضه نصف الانتاج ، بدلا من ثلث الانتاج الذي كان معمولا به في ذلك الوقت ، وبذلك فقد اكتسب شعبية كبيرة بين الفلاحين في منطقة الفرات الأوسط ، واندلعت مظاهرات فلاحية تحييه ، وتطالب بان تكون حصص الفلاحين من الغلة نصف المحصول ، وفعلا اقر مجلس الأمة طلبهم ، بمناصفة الانتاج . وقد شارك في ثورة الفلاحين ضد الاقطاعيين عام ١٩٥٤ ، مما جعله قريبا من الشيوعية في نظر البريطانيين .

ورغم المشاكل التي اكتنفت تطبيق القانون ، ووجود ثغرات فيه ، وانتهام الحزب الشيوعي للقانون بانه برنامج البرجوازية الاولى ، فقد تم توزيع ما يقارب مليون ونصف المليون دونم من اصل اربعة ملايين ونصف المليون الدونمات المصادرة من الملاكين والقطاعيين . وتولى هديب الحاج حمود وزارة الإصلاح الزراعي ، اضافة الى وزارة الزراعة ، لكن عبد الكريم قاسم بواسطة السيد رشيد مطلق ، وحين وصل السيد هديب الحاج حمود الى بغداد قبل ايام من ١٤ تموز وقابل الجاردي لم يخبره بترشيحه للوزارة ، وانما طلب منه البقاء في بغداد لعدة ايام ، وعدم العودة الى الشامية ، وحين اعلنت البيانات الاولى وتضمنت اسمه ، ادرك سبب نصيحة الجاردي له بالبقاء في بغداد عدة ايام ، وعلى اية حال كان اختياره اختيارا موفقا ، فقد كان الرجل متحمسا للإصلاح الزراعي ، وقد صرح بعد ايام بعد اسبوعين من تحمله مسؤولية الزراعة والإصلاح الزراعي في العراق ما يؤيد ايمانه بضرورة انصاف الفلاحين ، وانتقادهم من ربة الاقطاع فقال : " لقد شعرت بان الفلاح مظلوم ، وان العهد السابق قد جار عليه ، وان رؤساء العشائر لا هم لهم الا مصالحهم ، ذلك تعسف ، والتعسف لن يدم . وبما ان الفلاحين يمثلون اكثرية هذا الشعب لذا فان حكومتنا الثورية لا بد ان تكون في خدمة الفلاح

، ورعاية مصالحه . " وابدى الوزير تصوره للواقع الزراعي ، وطموحاته المستقبلية بالقول : " ان الفان الملاكين يملكون ثلثي مساحة الارض الزراعية ، وقد تزيد اقطاعات بعض الشيوخ على ٢-٤ مليون دونم ، وهناك عدد غير قليل ممن يملكون نصف مليون دونم . ان معظم اراضي العراق اميرية ، ونتيجة لتطبيق قانون التسوية انتقلت مساحات واسعة من الاراضي الاميرية الى الشيوخ والمتنفذين ، وادى ذلك الى حرمان الفلاحين من الاراضي . ان الحقيقة التي لا تقبل الجدل هي ان ثلاثة ارباع سكان العراق يمتنون الزراعة كحرفة او كواسطة لكسب القوت ، ولا بد من رسم الخطط الكفيلة بالإصلاح الشامل ، وستكون الخطط الرئيسية للإصلاح مبنية على دراسة الاوضاع السائدة دراسة واقية ."

لقد تراس الوزير لجنة الإصلاح الزراعي التي الفها مجلس الوزراء لدراسة الوضع الزراعي في البلاد ، واعداد لائحة قانون الإصلاح الزراعي التي كان من بين اعضائها الدكتور طلعت الشيباني ، والسيد عبد الرزاق الظاهر ، ومسعود محمد ، وقرني الدوغرجي ، وهم من اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي او اصداقائه ، اضافة الى فريد الاحمر المحسوب على الحزب الحزب الشيوعي ، والذي كان اقرب الى جماعة عبد الفتاح ابراهيم من الحزب الشيوعي .

وفي ٣٠ ايلول ١٩٥٨ اذاع عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ ، الذي اقر تحديد الملكية الزراعية للملاكين ، وتوزيع الاراضي المشمولة بالفلاحين الى الفلاحين الذين لا يملكون ارضا زراعية ، والذي يعتبر اهم تشريع صدر في تلك المرحلة ، وعلى اثر صدور القرار انلى الوزير بتصريح شديد اللهجة قال فيه : " ان امام صاحب الارض القديم ، وصاحب الحد الاعلى الجديد طريقين عليه ان ياخذ احدهما : فاما التجاوب مع الثورة ، والاستجابة لاهدافها في تحقيق العدالة الاجتماعية ، ومكافحة الاستغلال البغيض ، وبذلك يكون مواطنا صالحا تحترم الثورة حقوقه المشروعة ، وتوسع لتتعمق انتاجه ، وتأمين المستقبل الكريم له ، واما الخروج على هذا الطريق المستقيم ، فيصبح خارجا على ارادة الشعب ، مستحقا لغضبه ونقمة ، ومستهدفا لاشد العقوبات القانونية الصارمة ، وكلي امل بان احدا من المواطنين سوف لا يختار هذا الطريق الشائك الميت ."

ورغم المشاكل التي اكتنفت تطبيق القانون ، ووجود ثغرات فيه ، وانتهام الحزب الشيوعي للقانون بانه برنامج البرجوازية الاولى ، فقد تم توزيع ما يقارب مليون ونصف المليون دونم من اصل اربعة ملايين ونصف المليون الدونمات المصادرة من الملاكين والقطاعيين . وتولى هديب الحاج حمود وزارة الإصلاح الزراعي ، اضافة الى وزارة الزراعة ، لكن عبد الكريم قاسم بواسطة السيد رشيد مطلق ، وحين وصل السيد هديب الحاج حمود الى بغداد قبل ايام من ١٤ تموز وقابل الجاردي لم يخبره بترشيحه للوزارة ، وانما طلب منه البقاء في بغداد لعدة ايام ، وعدم العودة الى الشامية ، وحين اعلنت البيانات الاولى وتضمنت اسمه ، ادرك سبب نصيحة الجاردي له بالبقاء في بغداد عدة ايام ، وعلى اية حال كان اختياره اختيارا موفقا ، فقد كان الرجل متحمسا للإصلاح الزراعي ، وقد صرح بعد ايام بعد اسبوعين من تحمله مسؤولية الزراعة والإصلاح الزراعي في العراق ما يؤيد ايمانه بضرورة انصاف الفلاحين ، وانتقادهم من ربة الاقطاع فقال : " لقد شعرت بان الفلاح مظلوم ، وان العهد السابق قد جار عليه ، وان رؤساء العشائر لا هم لهم الا مصالحهم ، ذلك تعسف ، والتعسف لن يدم . وبما ان الفلاحين يمثلون اكثرية هذا الشعب لذا فان حكومتنا الثورية لا بد ان تكون في خدمة الفلاح

من رجال ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.. عندما اصبح هديب الحاج حمود وزيرا للزراعة

د. زينة الميالي

قبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كان هديب الحاج حمود لازال يسكن في قضاء الشامية لممارسة عمل والده المرحوم الحاج حمود كرئيس عشيرة وكملك للاراضي. وفي الثاني عشر من تموز عام ١٩٥٨ وصلت مكالمة تلفونية من بغداد الى قضاء الشامية حيث تم الاتصال بتاجر معروف في القضاء ويعرف بـ (جليل العزاوي) وكان يملك هاتقا في منزله حيث كانت المكالمة تخص هديب الحاج حمود وتبلغه بـ (ان سعر الطعام زين خلي يبيع) بمعنى ان سعر الطعام جيد فليباشر بالبيع.

كان هديب الحاج حمود انذاك في قرية اللبشان وعند ابلاغه الخبر ذهب مباشرة الى بغداد عن طريق الديوانية وبسبب طرق المواصلات الصعبة انذاك فقد وصل الى بغداد عند الفجر حيث نزل في الفندق الذي اعتاد النزول فيه الواقع على نهر بجلة بالقرب من جسر الملك فيصل الثاني ويعرف باسم فندق (جبهة النهر) وفي صباح الثالث عشر من تموز ذهب هديب الحاج حمود لمقابلة كامل الجاردي في بيته الواقع في شارع طه بالقرب من الاعظمية وعند مقابلته له طلب اليه الجاردي عدم مغادرة بغداد وافهمه بحدوث امر مهم يوم ١٤ تموز كما افهمه بحدوث ثورة وبساعة الصفر التي لم يعرف بها غير عدد محدود من المشاركين بالثورة.

كما اكد له بانه تم اختياره مع محمد حديد لاشغال مناصب وزارية في الوزارة الجديدة فاجابه هديب الحاج حمود: لماذا لا يكون حسين جميل فهو اقدم مني في الحزب وهو سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي. عند ذلك اجابه الجاردي سابق في الموضوع حيث اتصل كامل الجاردي بعسكري متقاعد كان يملك كازينو تعرف بـ (شريف وحداد) وربما يكون اسمه شريف حيث نقل له كلام هديب الحاج حمود ويحث الموضوع مع الضباط الاحرار فاخبر ان اختياره كان من قبل الضباط الاحرار ليس لكونه عضوا في الحزب الوطني الديمقراطي بل لاعتبارات تتعلق به وفقا للمعلومات التي رواها هديب الحاج حمود. وفي صباح الثورة اذيعت اسماء الوزراء ومن بينهم هديب الحاج حمود وزيرا للزراعة وقد ذكر عدد من الباحثين والمؤرخين ان اختيار هديب الحاج حمود لهذا المنصب

جاء لكونه في الماضي احد تلامذة عبد الكريم قاسم حين كان معلما في الشامية وهو رأي غير صحيح فهديب بالرغم من كونه احد تلامذة عبد الكريم قاسم الا ان لديه من الخصائص والصفات التي جعلته مؤهلا لتبوء هذا المنصب كونه ولد في منطقة زراعية و ابن احد الملاكين الكبار المعروفين بميولهم الليبرالية تجاه الفلاح وهو الملاك الوحيد الذي وقف الى جانب الفلاح وساهم في المظاهرات الفلاحية عام ١٩٥٤م كما كان الوحيد الذي جعل حصص الفلاح ٥٠٪ من الحاصل مخالفا بذلك التقاليد الزراعية المحلية من جهة ونظام دعاوى العشائر من جهة اخرى مما لفت انظار الضباط الاحرار الذين كانوا يخطون للاطاحة بالنظام هذا من ناحية ومن ناحية اخرى نقل عن هديب الحاج حمود (ان عبد الكريم قاسم كان معلما ناجحا في درس اللغة الانكليزية وكان منعزلا عن زملائه وعن سكان القضاء فلم يقد اية علاقات صداقة مع اي شخص في قضاء الشامية بالرغم من ان زملاءه المعلمين كانوا يترددون على مجالس الضيافة في القضاء.

ومهما يكن فقد اجتمع المستوزرون من اقطاب الحزب في صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨م معهم محمد مهدي كبة وفائق السامرائي وحسين جميل في دار كامل الجاردي وكان قد حضر الاجتماع ايضا فؤاد الركابي وابراهيم كبة. وقد رأى الجاردي ان يتولى العسكريون انفسهم المسؤولية بادئ الامر دون مشاركة المدنيين وذلك لتقصير مدة الانتقال الى ادنى حد ممكن على ان تؤيد الوزارة العسكرية من قبل الاحزاب الوطنية ومن ثم ينسحب العسكر لتحل محله حكومة ائتلافية تضم جميع الاحزاب السياسية الا ان الاخرين خالفوا رأيه



فوافق على ترشيح عضوين من الحزب الوطني الديمقراطي للاشتراك في وزارة الثورة وذلك بعد نقاش حام في اجتماع له باعضاء الحزب المقربين. ومن الملاحظ انه لم يعقد اجتماع لمجلس الوزراء في اليوم الاول للثورة ولا لمجلس السيادة ذلك ان رئيس الوزراء ونائبه كانا مشغولين بتوطيد وتثبيت اقدام الثورة ومتابعة التطورات الداخلية والخارجية فضلا عن اعداد من الوزراء واعضاء مجلس السيادة كانوا خارج بغداد او خارج العراق ولم يتمكنوا من الالتحاق بمناصبهم الا في الايام التالية.

يذكر هديب الحاج حمود ما يلي: (في اليوم الاول للثورة قبيل الساعة العاشرة صباحا دخلت وزارة الدفاع وقد كنت اول وزير يدخل الوزارة ثم جاء من بعدي عبد الكريم قاسم وتلاه عددا من الوزراء الا ان النصاب لم يكتمل وذلك لأن البعض من الوزراء تردوا في قبول مناصبهم الوزارية الا انه في الايام القادمة اكتمل النصاب وبدأ مجلس الوزراء يعقد جلساته وبدأت بممارسة مهام الوزارية وزيرا للزراعة) ذكر صلاح عبد الوهاب وهو احد قيادي الحزب الوطني الديمقراطي قائلاً: بالرغم من ان هديب الحاج حمود قد تبوأ منصب وزير الزراعة الا انه بقي مرتبطا بالحزب ويحضر اجتماعاته دون انقطاع.

سعى ممثلو الاحزاب في الوزارة لوضع برامجهم السياسية ومبادئهم المعلنه موضع التطبيق والمساهمة في تحقيق العديد من المنجزات والمكاسب الوطنية فقد اكد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ان سياسة حكومته الخارجية تقوم على اساس الصداقة مع جميع الدول والتعاون معها وتوسيع العلاقات التجارية واعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والقطار الاشتراكية الاخرى اما بشأن التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة فقد تم تشكيل لجنة وزارية مؤلفة من محمد صديق شنشل ومحمد حديد محمد يحيى لوضع برامج للسياسة العربية وقد استطاعت اللجنة ان تحقق بعض النجاح في تحقيق المبادئ الاساسية لعلاقة العراق باشقاثة العرب لكنها فشلت في اقرار صيغة موحدة فيما يتعلق بمسألة الاتحاد بين العراق والجمهورية العربية المتحدة وذلك بحكم التباين في الراء السياسية حول الموضوع على الصعيدين الرسمي والشعبي.

وقبل عرض البرنامج الذي اعلنته هديب الحاج حمود في وزارة الزراعة لايد من ذكر معلومة لم يسلط الضوء الكافي عليها الا وهي ان راتبه الشهري كوزير كان ٢٤٠ ديناراً طبقاً للمعلومات الواردة في هويته الشخصية حيث ذكر هديب الحاج حمود ما يلي: (خلال الايام الاولى لثورة ١٤ تموز طالبت في مجلس الوزراء بالغاء كل من قانون دعاوى العشائر وقانون حقوق وواجبات الزراع وقانون الري والسداد ووضع قانون اصلاحي زراعي يحقق مستوى معيشة مناسبة للفلاح باعطاء ٥٠٪ من الحاصل كحق من حقوقه).

عن: رسالة (هديب الحاج حمود ودوره السياسي...)

كانت الزراعة المنتشرة في منطقة الشامية في الفرات الاوسط هي زراعة الشلب (الرز) التي تتطلب جهوداً استثنائية من الفلاحين، مقابل ممارسة ملاكي الارض لسلطة اوتوقراطية متطرفة تحرمهم من اية معاملة انسانية، اضافة الى حصولهم على نسبة متدنية من المنتج الزراعي. ولم يكن للفلاح امكانية الاستعانة بالسلطة الادارية او القضائية لانصافهم، اذ كانت القوانين العشوائية والاعراف السائدة تمنعهم من ذلك. هذا الحال حد من مقدرة الفلاحين على القيام بانتفاضات للمطالبة بحقوقهم، حتى في نطاق ضيق، لان مثل هذه الانتفاضات تهدد السلطة الحكومية القائمة وينفس الوقت تهدد سلطة المشايخ. ومع ذلك، اخذ الشعور بالظلم ينمو في صدور الفلاحين تدريجيا.

وكان للتطورات السياسية المتسارعة في العراق وازدياد نشاط الاحزاب دورا هاما في نمو هذا الشعور بالظلم بين الفلاحين. ولكن المحرك الاكبر لمشاعر الغضب لدى فلاحي المنطقة هو مقارنتهم بين تعامل هديب الحاج حمود مع فلاحيه وبين تعامل بقية ملاكيهم، وكما اشرنا سابقا، كانت قسمة هديب للحاصلات الزراعية مناصفة مع فلاحيه، اضافة الى المعاملة الانسانية والمساعدات الكثيرة التي كان يقدمها لفلاحيه.

لقد لعب هديب الحاج حمود، عندما كان مسؤولا عن الحزب الوطني الديمقراطي في منطقة الفرات الاوسط، دوره الفعال مع القوى الديمقراطية الاخرى (الطلاب والمثقفين والمحامين) في اسناده وتأييده لانتفاضة الفلاحين عام ١٩٥٤، ورّحفهم من القرى المجاورة نحو مدينة الشامية، مطالبين ب (قسمة الحاصل الزراعي مناصفة) بين الملك و الفلاح بدل الثلث، وجعل المصاريف الزراعية مناصفة ايضا. وبعد هذه المظاهرات الجماهيرية الواسعة في تأييد هذه المطالب المشروعة والعادلة للفلاحين، شنت السلطات المحلية حملة واسعة ليلا، وداهدت

البيوت واعتقلت العشرات من الفلاحين والطلبة والعمال والفلاحين. اندلعت المظاهرات الفلاحية يوم السادس من شهر شباط عام ١٩٥٤ في الشامية، بدأها فلاحو المناطق الاخرى ومساندة اهالي المدينة. الامر الذي اعتبرته الحكومة والملاك عملا تحريضيّا من هديب الحاج حمود ومن الحزب الشيوعي العراقي وبقية الاحزاب السياسية، ان تعتبر هذه الانتفاضة امتدادا لانتفاضة الوطنية عام ١٩٥٢ التي هزت النظام السياسي في ذلك الوقت، وهي مقدمة ملهمة للاحداث الكبيرة التي تلتها في انتفاضة ١٩٥٦، وهي مؤشر كبير على تطور النضال الشعبي الذي نتوج بانتصار ثورة تموز عام ١٩٥٨.

حاولت سلطات الحكومة الامنية قمع تلك المظاهرات، الا انها لم تستطع ذلك ولعدة ايام. ومقابل ذلك قامت بتوقيف هديب الحاج حمود، وعدد اخر من المحامين والمعلمين والطلاب. الا انها لم تستطع توقيف الفلاحين النشطاء بسبب تعاطف الاهالي معهم وحمائيتهم عن طريق استنطاقتهم المستمرة من دار الى اخرى. وكان لهديب موقفه المشرف في حماية الفلاحين،

بين المؤيدين لتلك المظاهرة المطالبة بالغاء نظام دعاوى العشائرس. وكان من نتيجتها ان اصدرت الحكومة العراقية امرا بالقاء القبض عليّ مع لفيب من المحامين والفلاحين، خاصة واني احد اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي المعارض لتلك السياسية. فأوقفت اول الامر في سراي مدير ناحية ام عباسيات يوم كان مديرها مشحن الحردان. وقد تحولت ام عباسيات الى ما يشبه المضيف او دار ضيافة لاستقبال زوار هديب الحاج حمود وكان من بينهم متصرف الديوانية عباس البلداوي، وهو من الاصدقاء المقربين لي. وبقيت حو الي اثنا عشر او خمسة عشر يوما لا انتكر بالضبط وكان ذلك جزءا من اجراءات الحكومة المشددة لكبح المعارضة. ثم جرى نقلي بعدها الى الشامية وتمت محاكمتي، وكانت هيئة الدفاع تتالف من عدد كبير من المحامين ضاقت بهم المحكمة بسبب كثرة عددهم امثال توفيق منير رئيس نقابة المحامين وعبد الغني مطر عضو الهيئة الادارية للنقابة وعبد الوهاب الحسك وكاظم جعفر وغيرهم. وقد جرت المحاكمة يوم ٢٥ اذار عام ١٩٥٤ م وانتهت بالافراج عني بعد ان طلب مني دفع كفالة، فرفضت ذلك وفضلت البقاء في السجن تضامنا مع الفلاحين ومطالبيبهم. واخيرا جاء احد اصدقائي المقربين الذي قام بدفع الكفالة وكانت سعيما اذكر مبلغا بسيطا)) فقد كتبت جريدة ((الاهالي)) في اذار ١٩٥٤ تأييدا لانتفاضة قائله: ((ان فلاحي الشامية كما في بقية انحاء الريف العراقي اخذوا يشعرون بسوء احوالهم وثقل الاقطاع الجاتم على صدورهم وقد بدأوا يحسون بالجن الذي وقع عليهم في قسمة الحاصلات وما يقع في نصيبهم من نسبة ضئيلة لا تتناسب مع كدّهم وكحهم. وقد كانت الحركة التي قاموا بها.. لا تتعدى المطالبة بانصافهم ورفع هذا الضيق عنهم كما ثبت.. الا ان السلطات الحكومية التي لم تعتمد معالجة الاوضاع العامة، بما تقتضيه من اعمال صحيحة باصلاح الفساد ورفع الظلم وانسجام المسؤوليات الديمقراطية المعين لها في الدستور، قامت بشن هجوم بوليسي على فلاحي الشامية، فاحتلت المدينة بقوات الشرطة واوقفت عددا كبيرا من الفلاحين والطلاب والمحامين وهي لم تستطع ان توجه للكثيرين منهم تهما محددة عن وقائع معينة، فانها اوقفتهم واحلبتهم الى المحكمة بتهم غامضة مستخدمة نصوصا مطاطة في القانون)).

وقد اصدر الحزب الشيوعي العراقي بيانا في ٢٠/٨/١٩٥٤، دعى فيه فلاحي الشامية لاستمرار النضال من اجل تثبيت مكسب المناصفة وتحقيق مطالبهم الاخرى في الغاء الديون ووقف اعتداءات الاقطاعيين على متوسطي وصغار الملاكين. ونتيجة لهذا الاهتمام الكبير بالانتفاضة ارسلت نقابة المحامين في بغداد وفدا كبيرا الى اعضاءها اوقف مع هديب الحاج حمود كل من المحامين حسن الحاج وادي ويوسف الشريفي ومحمد عبد المصحب وموجد الحاج حمود، والطلاب صادق عبد الكاظم العطية ورشيد سوادزي العطية وغالب سباح ومهدي الحافظ وحمزة محمد وعزّين محمود ومحمود رفعت وعدنان عباس علوان وفؤاد الحاج محمد ومالك جبيب غلام وعبد الاله شفيح وعدد اخر من الطلاب. اوقف هديب الحاج حمود في سراي ناحية العباسيات، ووقف الطلاب في سراي ناحية غماس والمحامون في ناحية الشناقفة. ولا بد من الاشارة هنا الى احتفاء هذه المدن بالموقوفين، بحيث تحول مكان التوقيف الى ديو ان عشائري وضيافة مستمرة من قبل الاهالي.

وفي مقابلة اجريت مع هديب الحاج حمود، قال عن توقيفه: ((قبيل الانتخابات النيابية عام ١٩٥٤ حدثت مظاهرات فلاحية مسلحة في مركز القضاء طالب بانصاف الافلاح ورفع حصنه من الحاصل الى النصف، وقد كنت من

هديب الحاج حمود.. النشأة والمؤثرات

هديب الحاج حمود ... المولود بين عروش العنبر في الشامية مسقط راسه وفي قرية ايشان التي حملت اسمه لاحقا في ٧ اب ١٩١٩ ، والتابعة لقضاء الشامية التابع لمتصرفية لواء الديوانية ، وسط هذه المملكة تلقن هديب دروسه في نصره الفلاحين الذين شاطروه مراع الطفولة ضد ملاكي الارض الذين كان واحدا منهم ،وهناك لهج بحب هذه الارض التي تناغمت مع سواعد هؤلاء الفلاحين فعزفت الحان العنبر وحكايات بطولة لاتنسى .

توفيق التميمي

بالطريقة الفرانية وهو يشغل مكان ابيه في مضافته الواسعة ، كان عليه ان يترك صفوف المدرسة التي كان ينتقل بينها من تفوق لآخر ، وتوديع ايام المدرسة الى المهمات الجديدة التي خلفها رحيل الاب ،ولكن اصر هديب ان يجمع المقودين العشيرة والارض من جهة ودراسته من الجهة الاخرى، فاكمل امتحاناته الثانوية خارجا بتفوق حتى كان تسلسله الثاني على مدارس العراق .

محنة هديب

بدأت محنة هديب الحاج حمود في حيرته بين ترجمة افكاره للاشتراكية التي قرأها في كتب مترجمة كانت تصل لقريته سرا و بين ان يمارس دوره كزعيم قبلي وملاك لارض شاسعة ومن عليها من خيرات وفلاحين يعملون لاصلاحها وزراعتها . يسأل مؤرخو سيرته من اين ائته هذه القوة ليمسح عن وجهه ملامح الشيخ القاسية ويرسم بدلا عنها ابتسامات الرحمة وكلمات العطف والمؤازرة لفلاحي ارضه ، وكيف تجرأ هذا الملك الجديد على خرق نوااميس مشايخ منطقتهم وملاكيهما ، ويعير من قوانين توارثوها ابا عن جد وعزّزتها سياسات استعمارية ومصالحها، حقا انها محنة ما بعدها محنة ولكن كانت قوة الافكار الاشتراكية التي تلقاها واعجب بها ووجهها في عقله وقلبه كافية ليواجه كل العقبات والصعاب فيترجمها واحدة بعد الاخرى ليكون بطلا تولستويا عراقيا وسط الفرات الاوسط وحقول عنبره (كان على هديب الحاج حمود بعد وفاة والده عام ١٩٢٦ ان يتعامل مع هذا الواقع بوصفه ملاكلا لاراضي وشيخا من شيوخ عشيرته غير ان اراء هديب الاصلاحية ودراسته للثانون ومطالبعته للفكر اللبرالي وافكار الاهالي والشعبية ثم انتماءه للحزب الوطني الديمقراطي منذ تاسيسه نيسان ١٩٤٦ جعله يظهر بمظهر اخر مختلف عن اقرانه رؤساء الحميدات فكان من مزاياده ارتداء الملابس البسيطة ومساعدة الفلاحين في حراثة الارض وزراعتها واكل طعامهم مخالفا بذلك الانظمة العشائرية وثار بهذا السلوك خفيضة شيوخ المنطقة واعمامه بالذات) من كتاب هديب الحاج حمود وبوره السياسي ١٩٤٦-١٩٦٢ من تاليف د زينة شاكر سلمان الميالي (اطروحة نكتوراه من جامعة بغداد) وكان لتصاعد حركات التحرر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية تاثيرها العميق في بلورة المطالب السياسية والدعوة لاصلاح السياسي بين النخبة المثقفة التي كان هديب وزملاؤه في المقدمة منها . وكان بين رموز هذه الحركات غاندي وسوكراتو وتيتو تلك التي ادت دورا في مقارعة الاستقلال وتعلمت منها دروسا في الوطنية والشجاعة والثبات على المبادئ)حاول هديب من خلال متابعتنه لحركة التحرر العالمية وابطالها ورموزها من مقاربة سيرتهم الثورية واخلاقياتهم مع نفسه حينما وضعها في اختبار بين الانحياز للفلاحين وحقوقهم واعانتهم ماليبا وانسانيا وبين اقتفاء اثر ملاكي الارض والاقطاعيين الذين ينتسب اليهم هديب بالوراثة وال قدر ،فاستلهم من هؤلاء دروس الايثار والتضحية في قصة كفاحه من اجل تحرير الفلاحين وانصافهم وكذلك في قصة النضال الوطني من اجل الاستقلال والسيادة .

اصلاح زراعي مبكر

يقول حنا بطاطو :

((اما وزير الزراعة هديب الحاج حمود فكان يملك حو الي عشرة الاف دونم من اراضى زراعة الرز الخصبية في محافظة الديوانية ،وكان معجبا بلبو تولستوي ويعامل فلاحيه منذ ما قبل الثورة بطريقة مثالية ويعطيهم كمكافأة ٦٠٪ من انتاج الارض مسببا بذلك تورا كبيرا في العلاقات الزراعية المحلية)).

هناك ولد هديب ...وهناك كانت مدرسته الابتدائية ...وهناك كانت مؤثراته الاولى التي صقلت شخصية اليساري المتعاطف مع قضايا الفلاحين والمحامي الذي انصف المظلومين والوزير الذي ارتبط اسمه باول قانون لاصلاح الزراعي في العراق لاحقا ، والديمقراطي الذي لن يتخلى عن حمله الديمقراطي حتى وهو في خريف عمره .

الحاج حمود قودته

غير شامية العنبر وعطر مضايفها وقصص بطولات فلاحيهام المنسيين ، كان هناك الامام هديب الابن البكر للحاج حمود البدن شيخ عشيرة الحميدات سيرة اب تتوهج في روح الفتى وهو يطول قامته ويزداد وعيا، سيرة اب علمته ان الفلاح انسان مثله له كرامة لا تحتمل اهانات الاوسط ولايجرح كبرياعها فضاضة الملك بالوراثة والنصيب ،من حنو الاب الملاك وعطفه على فلاحيه اهتدى هديب لنصرة هؤلاء الفلاحين ،وتعلم ان الفلاح اخوه بالانسانية والقدر فنذر رسالته الحياتية لتحسين احوالهم وتحقيق احلامهم البسيطة والشروعة. والده حمود البدن كان اميا لايعرف القراءة والكتابة الا انه كان ينصف بالحنكة والاقدام التي وعى هديب دروسها جيدا والاهم من ذلك كان لايتورع ان يقود عشيرته الحميدات منذ حركات الجهاد ضد البريطانيين عام ١٩١٥حتى احداث ثورة العشرين والتي كانت الشامية واحدة من مسارحها البطولية ... وكان الحاج حمود والد هديب احد ابرز الشيوخ الذين حاول الملك فيصل الاول استمالته في صراعه مع خصومه لولادة المملكة العراقية المستقلة (عندما كنت صغيرا صحبت والدي مرتين لاستقبال فيصل الاول في منطقة الفلوجة بمناسبة عودته من السفر خارج العراق وكان حشد المستقبليين يضم المئات من رؤساء العشائر وقد اعتاد الملك على استقبالهم في البلاط الملكي في اليوم الثاني ويقيم لهم وليمة كبيرة لشكرهم على خفاوة الاستقبال) .

تعليم الفلاح

بين حقول الرز الشاسعة ومضافة ابيه الحاج حمود كان هديب يقضي مراع طفولته الاولى ويرسم احلامه الصغيرة ، ولان الاب الحكيم كان يدرك مواهب ابنه في عشق القراءة والشغف بالتعليم ، ولان ملاكي الارض كانوا يتباهون بتعليم ابنائهم في خيرة المدارس وفضلها فارسل الحاج حمود ولده لاول مدرسة ابتدائية عرفتها الشامية بين اعوام ١٩٢٦ و٩٢٧وهناك في صفوفها سيلتقي التلميذ النابه بمعلم قادم من بغداد اسمه عبدالكريم قاسم سيعلمه في درس اللغة الانكليزية ولكن لم يخطر ببال التلميذ ان معلمه هذا سيكون اول زعيم عراقي يحكم البلاد وان تلميذه هديب سيكون وزيرا للزراعة في حكومته الاولى .

زعامة العشيرة والارض

عندما اغض الحاج حمود عينيه في صيف عام ١٩٢٦ كان على هديب ابنه البكر ان يرث الزعامة العشائرية وينقصد دورها ويكتسي ملامحها القاسية ويخلع ملابس الافندية ويرتدي العقال والكوفية

هديب الحاج حمود والاجيال الديمقراطية في العراق

ابا هاتف

نحتفي بذكرى رحيلك عنا بعد ان تركت لنا ارثا ثقافيا واخلاقيا وسياسيا نهتدي به ، البساطة المتناهية ونكران الذات ابرز صفاتك ، لم تؤثر عليك مغريات امارتك للقبيلة من مناصرة الفلاحين .. قال البعض فيك بأنك تأثرت بأفكار الروائي الروسي الكبير الذي ينتمي الى طبقة الملاك اجتماعيا ونصير الفلاح فكريا تولستوي (Tolstoy) ولكني اقول بأمانة وأنا من عاصرتك فإن ارهاصات فكرة إنصاف الفلاح ظهرت عندك منذ صغرك قبل ان تطلع على افكار الروائي الروسي تولستوي .ولعل مرد ذلك صحبتك لأبناء الفلاحين في مراعب الطفولة فلما اشتد عودك افصحت عن افكارك بعد وفاة الوالد رغم ما تلقيته من ضغوط من ابناء العمومة والعشائر بمراجعة افكارك واتهمت بالافكار الماركسية.

د. محمد الحاج حمود

من أقرابه في حركات الفلاحين في الشامية/ محافظة الديوانية عام ١٩٥٤ باعتباره محرصاً ضد العلاقات الإقطاعية في الريف. ومن ثم محاكمته التي انتهت بالإفراج عنه بدفع كفالة نقدية وفضل البقاء في السجن تضامناً مع الفلاحين ومطالبيهم العادلة، على دفع الكفالة التي رأى فيها انتقاصاً من موقفه السياسي.

هذه الممارسة العملية لهديب الحاج حمود رفعت من مكانته ليس في حزبه (الحزب الوطني الديمقراطي) فحسب .. بل بين أوساط الفلاحين حتى سمي قانون مناصفة الحاصلات التي أصدرته وزارة فاضل الجمالي الثانية (بقانون هديب) رغم عدم تطبيقه وإهماله من قبل السلطة والإقطاعيين، وكذلك ازادت مكانته السياسية في نظر الحركة الديمقراطية العراقية، وبمختلف توجهاتها، باعتباره رائداً في هذا المجال .. حتى أطلق عليه لقب (تولستوي العراق) كما أن هذه المواقف السياسية والاجتماعية دفعت بعيد الكريم قاسم إلى تعيينه وزيراً للزراعة في أول وزارة لتورة ١٤ تموز.

من هذا المنطلق العضوي كان لهديب الحاج حمود الدور المهم في تعضيد وتعميق ثقافة وفكرة التغيير العضوي المسترشد بالفكر الاشتراكي الغابي وبالمنظرة الاديكالية الإصلاحية ولألياتها التغييرية وهدفها الاجتماعي والمنفعة الطبقات المنتجة في الريف، من خلال وقوفه بوجه الجوانب المظلمة من التقاليد والنظم والقوانين التي كرسها واقع التخلف والسلطة الملكية والنظام الإقطاعي في الوقت نفسه، رغم أنه من حيث موقعه الطبقي هو من الشيوخ المالكين وكان المغرض أن يكون مع السلطة الملكية.. لكنه انسلخ عن هذا الموقع وتبرأ منه بسلوكة الفكري والعلمي.

وساهم هديب الصاح حمود من خلال منصبه الوزاري ومن خلال موقعه السياسي في الحزب الوطني الديمقراطي في تطبيق أفكاره الإصلاحية وتحرير الفلاحين من ظلم وجور المؤسسة الإقطاعية وأول عمل قام به هو إلغاء قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية الذي كان يحابي شيخ العشيرة ويزيد من عبودية الفلاح له، وذلك بعد مرور أسبوعين على نجاح الثورة، ومساهمته الجادة في سن قانون الإصلاح الزراعي في ٣٠ أيلول ١٩٥٨.

لقد فقدت حركة التيار الديمقراطي خاصة ذات البعد الاجتماعي ، شخصية سياسية نيرة ، في هذا الظرف العصيب الذي يمر بها البلد وذات الحركة التي استمدت بعض من مقوماتها من تاريخية شخصها.. فكم يحتاجهم العراق كمثل يضرب بالزناهة والاستقامة وفي تغليب العمام على الخاص والانطلاق من مصالح البلد ومن غائية النظام السياسي المستهدف بناء دولة المواطنة والقانون وسيادة الرفاه الاجتماعي .



تأثر الجيل الثاني من الديمقراطيين العراقيين بأفكار الجيل السابق له، جيل الرواد الأوائل في العشرينيات ، والجيل الثاني في الثلاثينيات الذي اصطلح عليهم : جماعة الأهالي والجماعات الماركسية . حيث تأثر طالب الحقوق الشباب هديب الحاج حمود بأفكار الرواد الأوائل للمساواتية الذين إشتقوا لأنفسهم طريقاً آخرأ غير الطريق الماركسي.. وهم الذين كانوا يؤمنون بالأفكار التقدمية الملتقية مع الرؤية الماركسية لواقع العراق في الكثير من المفاصل وخاصة الغائبة منها والمنصبة على تحقيق العدالة النسبية في توزيع الثروة الاجتماعية..

د. عقيل الناصري

وفي سبل ماهيات ارتقاء المؤسسات السياسية المجتمعية، كما إنهم (جماعة الأهالي ومن ثم الحزب الوطني الديمقراطي) نظروا إلى الاشتراكية في الإطار الأرحب للديمقراطية والحريات الليبرالية لكل الطبقات والفئات الاجتماعية. فلم تكن الاشتراكية بالنسبة لهم نقبضاً للبرالية أو بديل عنها، حسب تحديد الأكاديمي عامر حسن فياض، بل كانوا ينظرون إليها كامتداد للقيم الليبرالية وأصولها إلى آفاق جديدة في الحياة السياسية والاقتصادية.

أما المتأخرون من الجيل الثاني للفكر الديمقراطي الليبرالي البرلماني في العراق .. الذي ينتمي إليه الراحل هديب الحاج حمود.. فقد بدأت تأثيراته العملية الملموسة ، بل وحتى الفكرية المجردة ، بعد الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت فئة اجتماعية جديدة أكثر تنويراً ، ومتأثرة بالانتقال النوعي لما أفرزته الحرب العالمية الثانية من أفكار تحريرية على نطاق العالم وبالأخص في العالم الثالث.. ومنها ما سار فيه العراق من سبل اللوج الحضاري . إذ حلطوا بنضالهم العنيد ونظراتهم الاجتماعية الدقيقة لماهيات الصراع ، موجات تدفق حركة الحياة الدائرية المغلقة والمنطلقة من الخلية الاجتماعية الأولى – العائلة ، حيث كانت تجتم بصلاصة هائلة قوة تأثير اللود على الواقع الحي والرجل ورؤياه على مختلف مناحي حياة العائلة والمثل الأكثر سطوعاً يضرب حول أنانيته وتكوريته الفكرية من المرأة .. وكذلك مدى تأثير أفكار السلف المولغة بالقدم

بحيث يقيم حولها منطقة من الفراغ والبطلان .. مما يضع البنى الاجتماعية في انقطاع دائم عن العالم الخارجي المتحرك . وقد انتبه جيل الراحل هديب الحاج حمود إلى هذه الناحية منذ ولوجه العملي في الحياة الحزبية وتجربته الحياتية منذ توريته مشيخة الحميدات في النصف الثاني من الثلاثينيات، وقد تعمق في قراءة مغازيها الاقتصادية والسياسية والجمالية بل وحتى الحقوقية التي حاول تغييرها منذ ذلك الحين عندما تأثر بمعلمه الذي درسه اللغة الإنكليزية وبث فيه ، والأخرين من الطلبة الفقراء، الروح النقدية للنظام الاجتماعي شبه الإقطاعي وما يفرزه من عدم المساواة بين الأفراد، رغم أنهم نظروا في الخلق.. حتى تماثل الطالب هديب، ابن الشيخ، مع هذه الأفكار وعقد صلات صداقة صافية النزعة والطوح مع أبناء الفلاحين رغم معارضة شيوخ العشيرة له.. وقد تبلور هذا السلوك الاجتماعي لديه في علاقاته الحقوقية مع الفلاحين حيث مارس فعلاً (ثوريا في حينه) عندما أخذ يتأثر بالأفكار اللا عنفية التي نادى بها غاندي.. إلى الرؤية الفلسفية للكاتب الروسي تولستوي الذي تماثل هديب وإياه في إنصاف الفلاحين ومساعدتهم وتعليم أبنائهم مروراً بالكثير من الواعين في تاريخنا العربي

الذي ينتمي اليه ، وبجمهوره الذي يسانده ، وأقربن القول بالفعل بمواقفه وهو بذلك قدم مثلاً ما اجدر الاقتداء به واستلهامه في حياتنا السياسية اليوم . ولعل التاريخ يعيد نفسه ولكن باتجاه مغاير تماما عندما تطلب بعض الكتل السياسية من وزرائها التي رشحتهم بالاستقالة في حالة عدم الإيفاء بالالتزامات التي اتفقوا عليها قبل تشكيل الحكومة يتمرد البعض منهم ويقدم مصالحته الشخصية على مصلحة كتلته السياسية وجمهوره الذي انتخبه.

هذه الممارسة العملية لهديب رفعت من مكانته ليس في حزبه ،(الحزب الوطني الديمقراطي) ،فحسب بل بين اوساط الفلاحين حتى سمي قانون مناصفة الحاصلات ب(قانون هديب) ، رغم عدم تطبيقه واهماله من قبل السلطة والإقطاعيين ، وكذلك ازادت مكانته السياسية في نظر الحركة الديمقراطية العراقية بمختلف توجهاتها ، باعتباره رائدا في هذا المجال ..حتى أطلق عليه لقب (تولستوي العراق) .

لايد من الإشارة هنا إلى انه هو من ثقّف نفسه ذاتيا وكان من المغرّمين في قراءة الكتب والقصص التاريخية ، كان كثير التأثر بكتب الروائي الروسي الشهير (ديستوفسكي)، ومعجبا كل الإعجاب بالزعيم الوطني الهندي (غاندي) ، زعيم الحركة الوطنية الهندية ضد الاستعمار البريطاني ، ومتأثرا في أسلوبه النضالي (اللاعنفي)، في الحركة الوطنية والعمل السياسي ضد الاحتلال البريطاني ومن كان متعاوناً مع الاحتلال الذين يطلق عليهم (الراجات) .

ليس سرا او غريبا موقعه الطبقي ، فهو من الشيوخ المالكين وكان المغرض أن يكون مع السلطة الملكية ..لكنه انسلخ عن هذا الموقع وساهم في تطبيق افكاره الديمقراطية وتحرير الفلاحين من جور وظلم المؤسسة الإقطاعية وأول ما قام به هو إلغاء قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية الذي كان يحابي شيخ العشيرة ويزيد من عبودية الفلاح له وذلك بعد اسبوعين على نجاح الثورة ومساهمته لا بل من متبنياته سن قانون الإصلاح الزراعي في ٣٠ ايلول ١٩٥٨ .

كان عازفاً عن السلطة عندما بدأت الإخفاقات في اركانها .. التزم الانسحاب منها بقي امينا على مبادئه نزيها لم يزلق الى المهارات السياسية ولم يكن منظر فا في آرائه وحين نحا بعض السياسيين منحى بعيدا عن الواقع فضل قريته منبع صباه ملازما لكتبه واوراقه ، يجتمع بنا ويخوته وبأبناء عشيرته واولاده واحفاده يحنو علينا يزرع فينا الطيب والإخلاق وحب الوطن .

كان غاندي الهوى في معارضته السلمية في كلا العهدين الملكي والجمهوري بعيدا عن الاساليب العنيفة لإبصال رواد وافكاره ، وكان تولستوي السلوك باحتضانه طبقة الفلاحين المسجوعة أذاك فاستحق لقب شيخ السياسة البيضاء ... هو امير لقبيلة معروفة ، وأبوه من قاتل قوات الاحتلال في الشعبية .

نكرى رحيله نحتفي بها كل عام.. انت في قلوبنا يا أبا هاتف قدم قرير العين ، ونحن على درب سائرون، وعلى الأمانة حافظون.

قيادي الحزب الوطني الديمقراطي الذي يختلف عن الأحزاب الشيوعية .. قال لي : (اجلس بجاني لآخر سبب اتهامهم لي : مناصرتي للفلاحين هي السبب قبل وبعد انتفاضتهم في شباط من عام ١٩٥٤ ، لقد تبنيت حقوقهم وناصتهم الغلة وجنيتهم قروض التجار والمرابين الجشعين ، أمّنت لهم احتياجاتهم ، وحرمت المرابين الذين كانوا يعاشون على حاجة وبساطة الفلاحين باستغلالهم لهم ، سلفتهم بدون فوائد وفتحت عتابر الغداء لسد احتياجاتهم واجلت ما يترتب عليهم من استحقاقات المناصفة في السنين العجاف وعدم كفاية الحاصل الزراعي ، وهذه لا تروق لهؤلاء المالكين والإقطاعيين والمرابين .. نعم اننا شديد التطلع الى قراءة افكار منصفى الفقراء لا سيما المهاتما غاندي وتولستوي ولكن لم اقلد احدا وافكاره ومبادئه ورؤاي الخاصة بي قد تلتقي مع افكارهم ومبادئهم وما زلت متمسكا بها واقتنائي مؤلفات كبار المفكرين وخاصة ذوي الفكر اليساري لا يعني سوى المعرفة والاستفادة من افكارهم وتجاربهم العظيمة .

عاصرته انسانا صاحب مبادئ ، وثقة عالية بالنفس ، ومن نافذة القول ان اذكر هنا مطالبته لعبد الكريم قاسم بضرورة إشراك الجماعات السياسية في جهته الاتحاد الوطني عند تأليفه الوزارة الثانية او تأليفها من المستقلين وهي موثقة حاليا في مكتبته المتنوعة العامرة لحد الآن وعندما لم يلّب طلب الحزب قدم الاستقالة انسجاما مع ما يؤمن به من مبادئ ونكران ذات واعطى درسا بليغا قبل نصف قرن في الالتزام بنهج الحزب الوطني الديمقراطي



عراقيون

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير

عزى لير

رئيس التحرير التنفيذي

علي حسين

سكرتير التحرير

رفعة عبد الرزاق



الإخراج الفني: حيدر الكواز

طبعت بمطابع مؤسسة



للإعلام والثقافة والفنون

WWW. almdasupplements.com

كيف تألفت لجنة الإصلاح الزراعي وكيف صدر قانون الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٨؟

د. غصون مزهر حسين



الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) الذي أصبح نافذ المفعول ابتداءً من ٣٠ أيلول ١٩٥٨، حيث أذاع الزعيم عبد الكريم قاسم بياناً أعلن ولادة قانون الإصلاح الزراعي جاء فيه: إن الثورة المجيدة التي انبثقت من إرادة الشعب يوم ١٤ تموز إنما هي ثورة سياسية واجتماعية معاً، ومن أهدافها تحقيق الإصلاح الاجتماعي وضمان العدالة بين أبناء الشعب كافة وتحريرهم من عوامل الفقر وأسباب الخوف وتخليصهم من الجهل والمرض..... وبعد الدراسة وجدنا إن الإصلاح الزراعي هو القاعدة الأساسية التي يقوم عليها الإصلاح الاجتماعي فقد تبين لنا إن جانباً من الأرض الزراعية إنما يعود إلى عدد كبير من أفراد الطبقة الوسطى ولذلك ستبقى هذه الأرض لأصحابها مادامت ضمن الحد الأعلى للملكية الزراعية، أما الملكيات الضخمة أو ما يسمى بالقطاعات الكبيرة فستحدد بالحد الأعلى نفسه، على أن تستولي الحكومة على ما يزيد عن الحد المذكور بتعويض عادل، وستوزع الأراضي المستولى عليها والأرض الأميرية الصرفة على الفلاحين ليصبحوا مالكيين للأرض في نطاق الحد الأدنى.

لقد حدد القانون في مادته الأولى الملكية الزراعية حيث نص على «لا يجوز إن تزيد مساحة الأراضي الزراعية التي تكون مملوكة لشخص أو ممنوحة له بالزراعة عن (١٠٠٠ دونم) من الأراضي التي تسقى سبياً أو (٢٠٠٠ دونم) من الأراضي التي تسقى ديمياً وعند الجمع بين النوعين يكون الدونم الواحد من النوع الأول مقابلاً لدونمين من النوع الثاني، وكان الدافع لجعل الحد الأعلى يحدد بألف والفي دونم هو إن الطبقة المتوسطة من المزارعين التي ينبغي الإبقاء عليها هي تلك الطبقة من المزارعين الذين إذا هم استغلوا الف دونم من الأراضي المسقية والفي دونم من الأراضي المطرية فغنوا ثمن لهم دخلاً جيداً.

إن أهم الأسس التي بنى عليها القانون هو تحديد حد أعلى للملكية وحد أعلى وأدنى للأراضي التي ستوزع على الفلاحين وتحديد العلاقة الزراعية بين ذوي العلاقة، وإعطاء تعويض عادل للملاكين عن الأراضي وتوابعها المستولى عليها، وإيجاد نظام تعاوني للإنتاج.

لذا كان قانون الإصلاح الزراعي (رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨) ثمرة حقيقية من ثمار ثورة ١٤ تموز واحد أهدافها الأساسية حيث كان يهدف إلى القضاء على الإقطاع أسلوب إنتاج ورصيداً استثمارياً وإزالة للنفوذ السياسي الذي تمتع به الإقطاعيون نتيجة للملكيات الكبيرة وتوجيههم غير السليم لجهاز الدولة وللجهاز السياسي وفقاً لمصالحهم الخاصة ومصالح الاستعمار، كما إن من أهداف القانون رفع مستوى طبقة كبيرة من المواطنين وهم الفلاحون وإتاحة الفرصة الكافية لرفع مستوى اهتمام المجتمع بصورة عامة وكذلك رفع مستوى الإنتاج الزراعي في البلد بحيث يسهم مساهماً فعالاً في رفع الدخل القومي وترصين الاقتصاد الوطني.

عن رسالة (التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق)

وقادة الثورة الضباط الأحرار مدفوعين برغبة حقيقية لإعداد قانون يحقق الأهداف الأساسية للثورة وأمان الشعب بالإصلاح الزراعي ضمن ثلاث نواح وهي (الناحية الاجتماعية) حيث يستهدف الإصلاح الزراعي إزالة حالة اللامساواة الواضحة في توزيع الأرض والثروة بين الفئات الاجتماعية الريفية وإلغاء السخرة، وتصفية العلاقات الاحتكارية، والتخلص من الظلم الاجتماعي وسوء توزيع الدخل بسبب سوء توزيع الملكية الزراعية والقضاء على النظم القبلية والأعراف والارتباطات العشائرية، وهذا يعني تكريس العدالة الاجتماعية، أما الناحية الثانية (الاقتصادية) حيث يهدف الإصلاح الزراعي إلى أضعاف تعلق فئة كبار المالكين الثرية بالأرض الزراعية والملكية العقارية المتمركزة والى توجيه الجزء الأكبر من دخولهم - والذي يخصص عادة لامتلاك المزيد من الأرض - إلى القطاعات الإنتاجية القومية الأخرى، وهذا يعني العمل على كبح جماح تراكم رأس المال في شكل ملكية عقارية، وتحسين دخول الفلاحين المنتجين برفع قدرتهم الشرائية وزيادة ميلهم الانخاري الذي يسهم بشكل أو آخر في تطوير الإنتاج الزراعي وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، أما الناحية الثالثة فهي (السياسية) فإن الإصلاح الزراعي يسعى إلى تجريد الإقطاع من نفوذه الواسع والحد من سلطته، وذلك بتقليص إمكاناته المادية التي تكونت بنهج طفيلي والى القضاء على الصراعات الطبقيّة الناجمة عن العلاقات الاستغلالية التي تدعم أنظمة الحكم الاستعمارية، ويعمل الإصلاح الزراعي على تعميق الطابع المنطور للاقتصاد القومي، فيحول دون ارتباطه بالسياسات الاقتصادية الاستعمارية ومن جهة أخرى فإنه يساعد على تعبئة الفلاحين جماهيرياً وتنظيم قواهم سياسياً ضمن جمعيات أو نقابات أو تنظيمات ديمقراطية أخرى.

وقد أسفرت أعمال هذه اللجنة عن إعلان قانون

ثم بدأت الإجراءات الثورية وكانت أولى هذه الإجراءات إعلان نص الدستور المؤقت في ٢٧ تموز ١٩٥٨، حيث نصت المادة الرابعة عشرة فيه على ما يلي: -

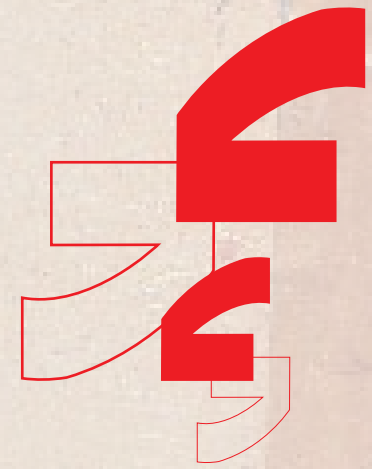
١. الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون.
٢. تبقى حقوق الملكية الزراعية مصنونة بموجب القوانين المرعية إلى حين استصدار التشريعات واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها.

وفي اليوم التالي ٢٨ تموز ١٩٥٨ م نشر قرار مجلس الوزراء بإلغاء نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية وتعديلاته ونيله وذلك استناداً إلى ما نصت عليه المادة (٩) من الدستور، والتي جاء فيها: إن المواطنين سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة.

وفي بداية آب ١٩٥٨ م اصدر وزير الزراعة هديب الحاج حمود، بياناً قضى إعطاء الفلاح نصف الحاصل باستثناء الحالات التي يستحق الفلاح فيها أكثر من ذلك حسب التعامل المحلي، وفي ١١ آب ١٩٥٨ ألقى وزير الزراعة كلمة من دار الإذاعة شدد فيها على تطبيق مبدأ المناصفة في الحاصل بين الملاك والفلاح وفقاً لما جاء في مرسوم قسمة الحاصلات بين الملاك والفلاح رقم (١) لسنة ١٩٥٤.

لهذا لم يكن غريباً عندما خطت الحكومة الخطوة الرئيسية لإعداد قانون الإصلاح الزراعي وذلك بإصدار وزير الزراعة أمراً وزارياً في الثاني من آب ١٩٥٨ بتأليف لجنة لوضع قانون الإصلاح الزراعي، تألفت هذه اللجنة من وزير الزراعة هديب الحاج حمود رئيساً وطلعت الشيباني وعبد الرزاق الظاهر وعبد الصاحب العلوان وعبد الرزاق زبير ومسعود محمد وجوهر درزه نبي وخالد تحسين علي وباقر كاشف الغطاء وحسن الكنانة وقرتي دوغرامجي ويوسف الحاج الياس وأنور الجاف أعضاء، ولطفي جودت الدليمي سكرتيراً للجنة، كما أضيف لهم ممثلون عن الوزارات المختلفة.

وكان أعضاء لجنة إعداد قانون الإصلاح الزراعي



أثبتت الأيام التي تلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مدى التأييد الشعبي الذي لاقته الثورة منذ إذاعة البيان الأول للثورة صبيحة يوم ١٤ تموز، الأمر الذي يظهر الكره الشديد الذي يكنه الشعب للنظام الملكي وإزلامه، غير أن الضباط الأحرار في الأيام الأولى للثورة حاولوا التصرف بحذر تجاه ركيزة النظام الملكي الإقطاعيين الكبار، لذا كان البيان الأول للثورة خالياً من أي إشارة إلى الإقطاع والموقف منه، مما فوت الفرصة على الإقطاعيين لاستغلال أي موقف ضد الثورة في الأيام الأولى لكي يستطيع الثوار تثبيت أركان الجمهورية بشكل هادئ من دون أي عقبات.

عراقيون

